في بيان لـ80 دولة عضوا بالأمم المتحدة تلاه وزير الخارجية

الدعوة إلى إعادة فتح مضيق هرمز بشكل عاجل وكامل من دون شروط

تقدم الحوثيين باتجاه مضيق باب المندب يزيد من المخاطر على التجارة العالمية

شارك الدكتور عبداللطيف الزياني وزير الخارجية في الوقفة الإعلامية التي نظمتها عدد من الدول في مقر الأمم المتحدة بنيويورك للإعراب عن إدانة استمرار إيران في شن الهجمات على دول المنطقة، وتسببها في تعطيل التجارة الدولية وتهديدها أمن الطاقة والاقتصاد العالمي، والدعوة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2817، وإلى إعادة فتح مضيق هرمز بشكل عاجل وكامل.

كما شارك في الوقفة عدد من وزراء الخارجية في الدول العربية والأجنبية والمندوبون الدائمون في الأمم المتحدة، وممثلو عدد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وقد ألقى وزير الخارجية في البداية كلمة قال فيها إننا نجتمع مجدداً، بعد خمسة أشهر من آخر تصريح صحفي أدلينا به بشأن هذه المسألة ذاتها، ولا يزال التهديد الذي نواجهه حقيقياً للغاية، بل يتواصل تفاقمه.

وأضاف أن هجوما استهدف سفينة قبالة سواحل سلطنة عُمان يوم أمس الأول، أودى بكل أسف بحياة مواطن هندي، وفي وقت سابق من أمس أطلقت مليشيات الحوثي ستة صواريخ باليستية باتجاه المملكة العربية السعودية.

وأعرب وزير الخارجية عن خالص التعازي لجمهورية الهند ولأسرة الضحية، ولجميع من فقدوا أرواحاً بريئة جراء هذا التهديد المستمر، مجددا التضامن الكامل مع المملكة العربية السعودية في مواجهة هذه الهجمات.

ثم تلا الدكتور عبداللطيف الزياني البيان المشترك، نيابة عن ثمانين دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذي أكدت فيه الدول مجددًا ثبات موقفها الداعم للقرار 2817، وإدانة استمرار إيران في شن الهجمات ضد دول الجوار في المنطقة، وما تسببه من تعطيل للتجارة الدولية وتهديد لأمن الطاقة والاقتصاد العالمي، والدعوة إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار، مؤكدا أن التحركات الإيرانية في مضيق هرمز تشكل تهديدًا للأمن الدولي ولحقوق وحريات الملاحة.

كما أدان البيان بشدة قرار الحوثيين استئناف الأعمال القتالية في اليمن، واستمرار هجماتهم على المملكة العربية السعودية، فضلًا عن هجماتهم المتهورة في البحر الأحمر، مؤكدا أن تقدم الحوثيين باتجاه مضيق باب المندب من شأنه أن يزيد من المخاطر المحدقة بالملاحة الدولية والأمن البحري والتجارة العالمية عبر هذا الممر المائي الحيوي. ودعت الدول التي تبنت البيان إلى إعادة فتح مضيق هرمز بشكل عاجل وكامل، وضمان العبور الآمن والمؤمَّن ومن دون عوائق للسفن، من دون فرض رسوم عبور أو شروط أو أي أعباء غير قانونية، وذلك وفقًا للقانون الدولي، على النحو الذي تعكسه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبما يحول دون المزيد من الاضطراب في حركة التجارة العالمية. وأشار البيان إلى أن خنق شرايين التجارة العالمية والضغط على منظومة الغذاء العالمية سيؤديان إلى ارتفاع الأسعار، وتفاقم الجوع، وتراجع المحاصيل، وزيادة المعاناة، ولا سيما لدى الفئات الأكثر ضعفًا حول العالم.

بتكليف من جلالة الملك..

وزير الخارجية يشارك في جلسة حوارية نظمها مجلس الأطلسي بالتعاون مع منتدى مجموعة أوروبا والخليج

بتكليف من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في الجلسة الحوارية التي نظمها مجلس الأطلسي بالتعاون مع منتدى أوروبا والخليج، تحت عنوان «تعميق الشراكة الخليجية الأوروبية للأمن الإقليمي والازدهار»، وذلك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وجرى خلال الجلسة تبادل وجهات النظر بشأن فرص تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول مجلس التعاون والدول الأوروبية، وتطوير الشراكات في مجالات أمن الطاقة والتحول الرقمي والابتكار والتنمية المستدامة، إلى جانب دعم التواصل بين المؤسسات الحكومية وقطاعات الأعمال ومراكز الفكر في الجانبين.

كما تناول اللقاء أبرز التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم، وأهمية مواصلة الحوار والتنسيق بين دول الخليج وأوروبا، ودعم الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى تسوية النزاعات عبر الحوار والدبلوماسية، وترسيخ الأمن والسلام والازدهار المشترك. شارك في الجلسة السفير جمال فارس الرويعي المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسفير سعيد عبدالخالق سعيد رئيس قطاع التنسيق والمتابعة، والوفد المرافق للوزير.

وزير الخارجية يشارك في الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي عقد أمس في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، وذلك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية الشقيقة ولجنة الاتصال العربية الإسلامية والاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج، وبمشاركة عدد من وزراء الخارجية وممثلي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأعضاء في التحالف.

وألقى وزير الخارجية خلال الاجتماع كلمة أعرب فيها عن خالص الشكر للمملكة العربية السعودية، ومملكة النرويج، والاتحاد الأوروبي، على تنظيم هذا الاجتماع، الذي يجسد التزامًا دوليًا بدعم تنفيذ حل الدولتين باعتباره السبيل لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم.

وأكد أن القضية الفلسطينية ستظل في صدارة أولويات مملكة البحرين، مجددا دعم المملكة لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وقال إن مملكة البحرين ستواصل خلال عضويتها في مجلس الأمن الدفع نحو الحلول السياسية، واحترام القانون الدولي، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2803 (2025)، ودعم التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وتهيئة الظروف لمسار سياسي جاد نحو تنفيذ حل الدولتين.

كما أكد دعم مملكة البحرين جهود مجلس السلام برئاسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، باعتباره إطارًا مهمًا لتثبيت وقف إطلاق النار، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، ودعم إعادة إعمار قطاع غزة، والانتقال إلى مسار سياسي يفضي إلى سلام مستدام، في إطار الرؤية الراسخة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الداعمة للسلام والحوار والتعايش وإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية إن المملكة تتطلع إلى أن يسهم مجلس السلام، بالتكامل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، في ترجمة التوافق الدولي إلى خطوات عملية على الأرض، من خلال دعم التعافي وإعادة الإعمار، وتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية وقدرتها على تلبية احتياجات شعبها، وربط المسارات الإنسانية والأمنية والسياسية بهدف واضح يتمثل في تهيئة الظروف لسلام دائم وتنفيذ حل الدولتين.

وأشار الوزير إلى أن معالجة جذور الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تشكل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا سبيل إلى سلام مستدام من دون تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية تقوم على حل الدولتين، وتلبي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في الأمن والكرامة وتحديد المصير، مؤكدا أن اجتماع أمس يمثل فرصة لتجديد التزامنا الجماعي وتحويله إلى خطوات عملية وملموسة.

وأضاف أن مملكة البحرين ستواصل العمل مع الأشقاء والشركاء للحفاظ على الزخم الدولي، ودعم الشعب الفلسطيني ومؤسسات دولته، وتهيئة الظروف اللازمة لمسار سياسي جاد يفضي إلى تنفيذ حل الدولتين وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

وتناول الاجتماع بحث الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين، ومتابعة ما تحقق من التزامات ومخرجات في هذا الشأن وسبل ترجمتها إلى خطوات عملية ملموسة، إضافة إلى مناقشة مسارات دعم مؤسسات الدولة الفلسطينية وتمكينها، وجهود الإغاثة وإعادة الإعمار والتعافي في قطاع غزة، وتعزيز الزخم الدولي الداعم للاعتراف بدولة فلسطين وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.

شارك في الاجتماع السفير جمال فارس الرويعي المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير العلاقات الثنائية بالوزارة، والسفير سعيد عبدالخالق سعيد رئيس قطاع التنسيق والمتابعة، والوفد المرافق للوزير.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

السجن 3 سنوات لعشريني استولى على 900 دينار برابط احتيال

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى بالسجن 3 سنوات وغرامة ألف دينار على طباخ آسيوي بعد ادانته بالاستيلاء على 899 دينارًا من حساب آخر بالاحتيال.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ من المجني عليه يفيد بأنه وردته رسالة نصية منسوبة إلى أحد البنوك بالدخول على رابط كون حسابه موقوفًا عن العمل وعليه قام بالدخول على الرابط وأدخل (OTP)، وفوجئ بخصم 899 دينارًا على دفعتين، واتضح لاحقًا بأنه تعرض للاحتيال.

وثبت من خلال مخاطبة البنك أن المتهم هو المستفيد عبر وروده إلى حسابه، وبإجراء التحريات تم التوصل إلى أنه تسلم المبلغ محل الواقعة في حسابه البنكي، وقام بسحبه من جهاز الصراف الآلي، وأن المتهم يعمل ضمن شبكة إجرامية تعمل على الاحتيال، ويتمثل دور المتهم في تسلم أموال المجني عليهم من حساباتهم، ومن ثم تحويلها إلى أعضاء الشبكة الموجودين خارج البحرين، حيث ثبت تورطه في وقائع احتيال مشابهة لدى الإدارة

من خلال قيامه بتسلم المبالغ المالية لأشخاص تعرضوا للاحتيال.

وباستجواب المتهم، أقر بتسلم المبلغ محل الواقعة، وادعى أن هناك شخصًا آخر طلب منه تسلم المبلغ ثم سحبه وتسليمه له نقدًا، فقام هو بذلك من دون أن يدلي المتهم بأي بيانات حول هذا الشخص أو شهود يثبتون كلامه، فيما أكد التصوير الأمني، أن المتهم هو من سحب المبلغ النقدي من الصراف الآلي.

حيث وجهت النيابة العامة اليه تهمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخرين مجهولين في استعمال التوقيع الإلكتروني الخاص بالمجني عليه، وهو رمز التحقق المرتبط بحسابه البنكي (OTP)، وكان ذلك لغرض احتيالي، وهو الاستيلاء على المبلغ النقدي، كما أنه اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهولين في التوصل من دون مسوغ قانوني للاستيلاء على المال، عبر إدخال بيانات وسيلة تقنية المعلومات (رمز التحقق) موضوع التهمة الأولى، عبر الاستعانة بطريقة احتيالية، كما أنه اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخرين مجهولين من دون مسوغ قانوني في الدخول إلى نظام تقنية المعلومات، وهو الحساب البنكي الخاص بالمجني عليه، وذلك لإجراء عمليات تحويل موضوع التهمة الأولى.

رفض دعوى مطالبة بـ 6 آلاف دينار بعد امتناع صاحبها عن حلف اليمين

قضت المحكمة الكبرى الدائرة الخامسة التجارية في نزاع مالي بين شخصين على 6 آلاف دينار، ورفضت الدعوى، بعد امتناع المدعي عن أداء اليمين الحاسمة التي وجهتها إليه المحكمة لإثبات واقعة تسليمه المبلغ للمدعى عليه، كما ألزمته المصاريف ومبلغ 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة.

وقال المحامي عبد الله عبد الكريم علي محمد، وكيل المدعى عليه، إن موكله فوجئ بمطالبته بسداد 6 آلاف دينار استناداً إلى سندين لأمر، قيمة كل منهما 3 آلاف دينار، رغم أن حقيقة العلاقة المالية بين الطرفين لا تتعلق بتسلمه هذا المبلغ، موضحا أن موكله تمسك أمام المحكمة بأن المديونية الحقيقية لا تتجاوز 700 دينار، تمثلت في شراء المدعي منه هاتفاً من نوع «آيفون 13» وساعة إلكترونية من نوع «أبل»، على أن يتم سداد قيمتها على أقساط شهرية، وأن السندين حررا كضمان للسداد وليس وفاءً بمبلغ 6 آلاف دينار.

وأضاف أن الدفاع طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة وسبب المديونية، وعلى سبيل الاحتياط توجيه اليمين الحاسمة إلى المدعي بشأن واقعة تسليمه المبلغ المدعى به، وبالفعل، وجهت المحكمة اليمين الحاسمة إلى المدعي، وحددت لها صيغة تتعلق بتسليمه المدعى عليه مبلغ 6 آلاف دينار، وأن السندين حررا وفاءً لهذا المبلغ، مشيرا أن المدعي لم يحضر لأداء اليمين رغم إعلانه بالموعد والصيغة التي حددتها المحكمة، ولم يقدم عذراً مقبولاً، وهو ما اعتبرته المحكمة نكولاً عن اليمين وفقاً لأحكام قانون الإثبات.

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن نكول المدعي أدى إلى حسم الواقعة محل اليمين في غير صالحه، بما يعني عدم ثبوت تسليمه المدعى عليه مبلغ 6 آلاف دينار، ومن ثم انهار الأساس الذي أقام عليه مطالبته بقيمة السندين، وأكدت المحكمة أن وجود دين أصلي قدره 700 دينار، وفق ما أقر به المدعى عليه، لا يغير من النتيجة، باعتبار أن هذا الدين مستقل عن الالتزام الصرفي الناشئ عن السندين، فضلاً عن أن المدعي أقام دعواه استناداً إلى السندين ولم يعدل سبب دعواه للمطالبة بالدين الأصلي، وانتهت المحكمة إلى رفض الدعوى، وإلزام المدعي بالمصاريف، وبأن يؤدي للمدعى عليه 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة، فضلاً عن 10 دنانير رسم الصيغة التنفيذية.

القبض على شخصين بتهمة ترويج عملات نقدية مزيفة

أعلنت وزارة الداخلية أن إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، تمكنت من القبض على شخصين من جنسية إفريقية، للاشتباه في قيامهما بترويج عملات نقدية مزيفة.

وأوضحت الإدارة أنه فور تلقي معلومات بهذا الشأن، باشرت عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة، والتي أسفرت عن تحديد هوية المتهمين والقبض عليهما متلبسين، حيث ضبطت بحوزتهما حقيبة تحتوي على عملات نقدية مزيفة من فئة (100) دولار أمريكي، بإجمالي 60 ألف دولار أمريكي.

وأشارت إلى أنه تم تحريز المضبوطات والأدلة المتعلقة بالقضية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المتهمين، وإحالة القضية إلى النيابة العامة.

وأكدت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني مواصلة جهودها في مكافحة الجرائم الاقتصادية بمختلف أشكالها، والتصدي للممارسات الاحتيالية وجرائم التزوير وترويج العملات المزيفة، مشددة على عدم التهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت تورطه في مثل هذه الجرائم، بما يسهم في حماية حقوق الأفراد والمؤسسات وتعزيز أمن وسلامة التعاملات المالية.